وإذ تلاحظ الحاجة المتزايدة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ،

١ - تحيط على بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني^(٢٢) :

٢ - ترحب بقرار الأمين العام الذي يقضي بإرسال بعثة لإعداد برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني الذي طلبه الجمعية العامة في قرارها ١٤٥/٣٨ :

٣ - تحيط على بالإجماع المعنى بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعقوف في جنيف في ٢٧٠/٤٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٨ :

٤ - تعرب عن شكرها للأمين العام لقيامه بعقد الاجتماع المعنى بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني :

٥ - تعتبر مثل هذا الاجتماع فرصة ثمينة لتقسيم التقدم المحرز في مجال تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني واستكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تلك المساعدة :

٦ - تحيث المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على صرف ما يقدمه من معونة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة للأراضي الفلسطينية المحتلة وبما يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني فقط وبطريقة لا تساعد على مد أجل الاحتلال الإسرائيلي :

٧ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يعقد في سنة ١٩٨٧ اجتماعاً لبرامج منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وصناديقها وهباتها ذات الصلة للنظر في تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني :

(ب) أن يدعوا منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية المضيفة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة للاشتراك في هذا الاجتماع :

٨ - ترجو من المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكوميةمواصلة زيادة ما يقدمونه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية :

٩ - ترجو أيضاً تقديم مساعدات الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة بالتعاون مع منظمة

١٨٠/٤١ - التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٥٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ يقلها بالغ القلق التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو الجاري بمستويات مهولة وبعدلات متزايدة والذي يؤثر تائياً سلباً على المجهود الإنمائي التي تبذلها البلدان النامية وعلى الأحوال المعيشية لسكانها ،

١ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة في مجالات النقد ، والتمويل ، والديون ، وتدفقات الموارد ، والتجارة والتنمية ، بهدف وقف التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وعكس اتجاهه :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يولي أيضاً ، عند إعداد التقرير المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٥٦ ، العناية الواجبة للترابط بين قضياباً النقد ، والتمويل ، والديون ، وتدفق الموارد ، والتجارة ، والتنمية .

المجلسية العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨١/٤١ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٠/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٤٩ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل لإعمال المقصوق الفلسطينية ، الذي اعتمد المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين^(٢٢) ،

وإذ تلاحظ أن برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ، الذي طلبه الجمعية العامة في قرارها ١٤٥/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، لم يتم إعداده ،

(٢٢) تقرير المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين ، جنيف ، ١٩٨٣ ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A. 83. I. 21) ، الفصل الأول ، الفرع بـ .

وإذ تضع في اعتبارها أن تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين ، والنهوض بهم يحتاج إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية ، وهي عملية تتعلق أيضاً بالموارد المالية والتكنولوجية وزيادة الفرص المتاحة لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق .

وإذ تسلم بأن البشر هم القوة الدافعة والملهمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ،

١ - تدعى الأمين العام والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة ، مثل اللجان الإقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومركز التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية /مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية ، إلى القيام في نطاق ولاياتهم وبرامجهم وأولوياتهم الحالية بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم الدعم ، من خلال سبل عدة منها مشاريع التعاون التقني ، للجهود التي تبذلها الدول في تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص أو العام أو في غيرها وفقاً للقوانين والأولويات والأنظمة الوطنية :

(ب) تيسير التبادل العملي للمعلومات والخبرات بين جميع البلدان فيما يتعلق بدور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية :

٢ - ترجو من الأمين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاعين الخاص والعام على السواء في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، استناداً إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظمة الأمم المتحدة . ومع مراعاة تفاصي الازدواجية في الجهود والتكليف . وأن يقدم . عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

١٨٣/٤١ - جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بعزم الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

التحرير الفلسطيني وموافقة حكومة البلد العربي المضيف الذي يتعلق به الأمر :

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين يتضمن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

١٨٤/٤١ - دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد حق كل بلد في تقرير أهدافه . وفي السعي لتنفيذ خططه الإنمائية ، وفي تدعيم القطاعين العام والخاص لاقتصاده ، وفي تعزيز تنمية موارده البشرية . وفقاً لما يختاره من نظام وأولويات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تسلم بمسؤولية المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، في أن يعمل ويسعج على إيجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية . في ضوء أهداف وغابات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (٢٤) .

وإذ تسلم أيضاً بمسؤولية ودور كل حكومة في تعزيز التنمية وفي تهيئة بيئة مواتية لتحقيقها .

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وكذلك قرار مجلس الأقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٥ المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ نوؤز / يوليه ١٩٨٦ المتعلق بتنمية الموارد البشرية .

وإذ تلاحظ أن منظمي المشاريع الوطنيين يمكنهم القيام بدور إيجابي وحاصل في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

وإذ تدرك أن كثيراً من البلدان تسعى حثيثاً إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الإنتاجية . لاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرات التكنولوجية . وفي الإسهام بشكل عام في عملية التنمية .

(٢٤) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .